الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6043.01
بتغير قدره
+21.05
0.35%

النفط الكويتي ينخفض إلى 106,58 دولارات

الكويت ـ كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 72 سنتا في تعاملات أمس الاول ليستقر عند مستوى 106,58 دولارات للبرميل مقارنة بنحو 107,30 دولارات في تداولات يوم السبت الماضي.
وتراجعت اسعار النفط في تداولات امس الاول نتيجة البيانات الصادرة عن الاقتصاد الأميركي خصوصا تلك المتعلقة بالبطالة والتي أظهرت ان معدلاتها بقيت على حالها دون اي تغيير، حيث تمكن الاقتصاد الأميركي أكبر مستهلك للطاقة في العالم من اضافة ما يقارب 155 ألف وظيفة في ديسمبر الماضي، والتي لم تكن كافية لخفض نسبة البطالة.

تتضمن استقدام العمالة الوافدة والعمالة المنزلية والضمان الصحي

«هيئة الاستثمار» تنتظر موافقة مجلس الوزراء للبدء في تأسيس 3 شركات برؤوس أموال تتجاوز الـ 500 مليون دينار

ذكرت مصادر مسؤولة لـ «الأنباء» أن الهيئة العامة للاستثمار تنتظر موافقة مجلس الوزراء على تأسيس 3 شركات خلال العام الحالي بعد أن رفعت اللجان المتخصصة في «هيئة الاستثمار» اللمسات النهائية للشركات الثلاث واللوائح الخاصة بتراخيص التأسيس لكل منها ودراسات الجدوى الاقتصادية والمرئيات والتصورات اللازمة حول الشكل القانوني المقترح للشركات بناء على طلب من مجلس الوزراء.

وأفادت المصادر بأن الشركات الثلاث تتمثل في شركة لاستقدام العمالة الوافدة وشركة لتنظيم واستقدام العمالة المنزلية وشركة مستشفيات الضمان الصحي والتي يتجاوز رأسمالها حوالي 500 مليون دينار حسب التقديرات الأولية لكل مشروع على حدة، مؤكدة ان الشركات الثلاث تم وضعها من قبل جهات حكومية متخصصة وفقا لما تحتاجه الكويت حاليا من شركات ذات قيمة مضافة سواء من الناحية المجتمعية او من الناحية المالية.

وأشارت إلى أن الشركات الـ 3 تستهدف خلق أجواء اقتصادية جديدة من خلال التنوع الاقتصادي في عملها بالإضافة إلى خلق فرص وظيفية لتقليص حجم البطالة المرتفع وتحفيز دور القطاع الخاص في المشاركة مع القطاع العام لتأسيس تلك الشركات التي بدورها ستدفع العجلة التنموية للاقتصاد المحلي للدوران.

يأتي ذلك التوجه نحو تحريك المشاريع المعطلة ضمن التوجهات الحكومية التي أعلنت عن ملامحها مؤخرا وتنفيذا للرغبة الأميرية السامية بتحريك عجلة المشاريع التنموية بهدف إنعاش الحركة الاقتصادية في الكويت وترسيخ المكانة الاقتصادية للبلاد وسط دول المنطقة عبر دعم كل القطاعات الاقتصادية التي تساهم بصورة مباشرة في رفع الأداء الاقتصادي لتحقيق بناء اقتصاد قوي يرتكز على تطبيق الاستراتيجيات الأكثر فاعلية وعدم هدر الموارد على استراتيجيات عمل أقل كفاءة، لضمان الحفاظ على معدل ثبات التضخم والانفتاح على التجارة الخارجية والاستثمار الصحيح وتخفيض مستوى البطالة.

وكانت اللجنة التأسيسية التابعة للهيئة العامة للاستثمار قد طرحت أولى مشروعاتها الحكومية بداية العام الماضي عبر تأسيس شركة مستشفيات الضمان الصحي التي سيعاد طرحها للمزايدة من جديد أمام جميع الشركات الأجنبية والمحلية المتقدمة للمزايدة خاصة بعد ان تعرض المشروع لشد وجذب من بعض الجهات الحكومية حول طريقة طرح المشروع وآلية العطاء بعد ان رست المزايدة على شركة أجيليتي بالربع الثالث من العام الماضي.

● محمود فاروق

1,7 مليون دينار أرباح «إياس» في 3 أشهر

سجلت شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني أرباحا بنحو 1,7 مليون دينار أي ما يعادل 16,25 فلسا للفترات المنتهية في 30نوفمبر 2012 مقارنة بأرباح بنحو 1,6 مليون دينار في ذات الفترة من سنة 2011.

وأشارت في بيان لها على موقع البورصة أن إجمالي حقوق المساهمين ارتفعت الى 23,8 مليون دينار لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 نوفمبر 2012 مقارنة بنحو 22,7 مليون دينار في ذات الفترة من سنة2011.

علما بأن تقرير مراقبي الحسابات يحتوي على الأمر الآتي:

تمت مراجعة البيانات المالية للشركة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 نوفمبر 2011 من قبل مراقبي حسابات آخرين الذين عبروا عن استنتاج متحفظ حول هذه المعلومات المالية لعدم احتساب حصة الشركة في نتائج الشركة المستثمر بها المحاسب عنها بطريقة حقوق الملكية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 نوفمبر 2011 نظرا لعدم توافر أي معلومات مالية.. ومنذ ذلك الحين، حصلت الشركة على المعلومات المالية للشركة المستثمر بها المحاسب عنها بطريقة حقوق الملكية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 نوفمبر 2011 لكن لم تقم بالمحاسبة عن حصتها في نتائج للشركة المستثمر بها المحاسب عنها بطريقة حقوق الملكية نظرا لعدم أهميتها النسبية.

تأجيل دعوى «الصلبوخ التجارية» إلى 17 الجاري

أفادت شركة الصلبوخ التجارية بخصوص القضية المرفوعة من قبلها ضد الشركة المستأجرة من مساحة الجبل المخصص لانتفاع شركة الصلبوخ التجارية بأن المحكمة قررت تأجيل الدعوى لجلسة 2013/1/17 لبيع المنقولات المحجوز عليها بالمزاد العلني وكلفت طالبة التنفيذ للإعلان لذلك نشرا.

«التجارة» تطلب من الشركات والمؤسسات تعزيز إجراءات مكافحة غسيل الأموال

أصدرت وزارة التجارة والصناعة، ممثلة في ادارة مكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب، تعميما لجميع الشركات والمؤسسات المعنية يتضمن التشديد على ضرورة الالتزام بالاجراءات المتبعة والمقررة لجهة تعزيز مكافحة هذه الجرائم التي تضر بالاقتصاد الوطني، وجاءت تفاصيل هذا التعميم علي النحو التالي: استنادا الى احكام القانون 35 لسنة 2002 في شأن مكافحة عمليات غسيل الاموال وعلى احكام القرار الوزاري رقم 637 لسنة 2012 بشأن التعليمات الواجب اتخاذها لمكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب وعلى التوصيات الاربعين الخاصة بمكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب، تهيب وزارة التجارة والصناعة بجميع اصحاب المحلات التجارية والشركاء والعاملين فيها وعلى وجه الخصوص اصحاب شركات الاستثمار وشركات التأمين ووكلاء وسطاء التأمين ومؤسسات الصرافة والمجوهرات بما فيها الذهب والمعادن والسلع الثمينة الاخرى وغيرها من المؤسسات والشركات المالية وغير المالية او التي يتم تحديدها بموجب قرارات او لوائح اخرى (والتي لا تخضع لرقابة البنك المركزي)، الى الالتزام بما يلي:

1 ـ تقديم ميزانية سنوية معتمدة مبين فيها جميع التفاصيل المالية وغير المالية وفقا لمستندات وسجلات التاجر عند تجديد تراخيصها، واعتمادها من قبل صاحب الترخيص.

2 ـ على اصحاب الشركات والمؤسسات المشار اليهم تسجيل جميع العمليات المالية وغير المالية في سجلاتهم الالزامية المنصوص عليها في قانون التجارة وفقا لنظام محاسبي منظم.

3 ـ اثبات جميع المعاملات في الدفاتر والسجلات لكل شخص سواء كان طبيعيا او ممثلا لشخص معنوي ممن يقومون بشراء او بيع او رهن او اي عمليات اخرى مالية تزيد على مبلغ 3 آلاف دينار او ما يعادلها بالعملات الاجنبية.

4 ـ عدم قبول الودائع او الامانات او تأجير خزائن ايداع او حفظ سندات او اوراق مالية بأسماء مجهولة او وهمية او اجراء عمليات تحويلات خارجية بصورة مباشرة او غير مباشرة الا بعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة ووفقا للقواعد والنظم القانونية المعمول بها.

5 ـ التحقيق من هوية العملاء استنادا لوثائق رسمية صادرة عن جهة الاختصاص بالدولة مع الاحتفاظ بصورة منها وذلك سواء كان شخصا طبيعيا او ممثلا لشخص معنوي.

6 ـ اثبات جميع المعاملات في الدفاتر والسجلات التجارية وذلك بتدوين الآتي:

أ ـ البيانات الشخصية للعميل.

ب ـ تاريخ وبيان المعاملة (نوعها ـ قيمتها).

7 ـ الاحتفاظ بدفتر اليومية ودفتر الجرد المدون بهما جميع بيانات المعاملة مدة لا تقل عن عشر سنوات تبدأ من تاريخ اقفالهما وحفظ جميع المراسلات والمستندات والوثائق الخاصة بالعملات التي اجرتها الشركة او المؤسسة سواء كانت محلية او خارجية مدة خمس سنوات من تاريخ اتمام المعاملة.

8 ـ عدم الاحتفاظ بأي حسابات مجهولة الهوية او بأسماء وهمية او رمزية او فتح مثل هذه الحسابات.

9 ـ ابلاغ وزارة التجارة (ادارة مكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب) والجهات المختصة عن اي عمليات مشبوهة ذات صلة بغسيل الاموال او تمويل الارهاب اتصل علم اصحاب او العاملين بالشركة او المؤسسة بها.

10 ـ تمكين مفتشي وزارة التجارة والصناعة من الاطلاع على الدفاتر التجارية والمراسلات والمستندات الخاصة بمثل هذه المعاملات.

11 ـ تطوير وتبني برامج خاصة بإجراءات العمل ونظم الرقابة الملائمة لمكافحة عمليات غسيل الاموال وتدريب العاملين ووضع نظم رقابة داخلية ومراجعة وتطوير السياسات والاجراءات والضوابط الهادفة الى مكافحة هذه الظاهرة.

12 ـ توفير انظمة مناسبة لادارة المخاطر ولتحديد ما اذا كان الشخص المعني مهما من الناحية السياسية.

13 ـ الحصول على موافقة الادارة العليا لتأسيس علاقة مع مثل اولئك العملاء.

14 ـ اتخاذ اجراءات معقولة لمعرفة مصدر الثروة او مصدر الاموال.

15 ـ تطبيق اجراءات مراقبة مستمرة للعلاقات التجارية.

16 ـ الالتزام بإرشادات ادارة مكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب بوزارة التجارة والصناعة فيما يتعلق بالمستندات المطلوبة من قبل صاحب العلاقة.